تطور التعليم في جنوب السودان ١٨٩٩م – ١٩٥٦م وأثره على فترة ما بعد الاستقلال

فدوى عبدالرحمن علي طه

تتناول هذه الورقة تطور التعليم في جنوب السودان خلال فترة الحكم الاستعماري البريطاني في السودان (١٨٩٩ – ١٩٥٦م)، وأثره على فترة ما بعد الاستقلال. ولعل استعمال لفظ "تطور" غير دقيق، لأن التعليم في جنوب السودان عانى من معوقات أساسية خلال تلك الفترة ما زال أثرها باقياً حتى يومنا هذا. ولما كان التعليم عاملاً أساسياً للتنمية وتحقيق الوحدة الوطنية، فإن الغرض الأساسي من هذه الورقة مناقشة تاريخية لتلك المعوقات التي اعترضت تطور التعليم في جنوب السودان ومسبباتها وإسهامها في تعويق عملية بناء أمة موحدة.

ارتبط تطور التعليم في جنوب السودان بالسياسة الاستعمارية وأهوائها وتقلباتها، وبُني في الأساس على سياسة بريطانيا في مستعمراتها، وهي سياسة "فرق تسد"، إذ لم تنظر الإدارة البريطانية في السودان إلى التعليم باعتباره عاملاً أساسياً في التنمية وتحقيق الوحدة الوطنية، بل نظرت إليه في إطار مصالحها الاستعمارية وعملت على الفصل بين شمال السودان وجنوبه، وكان طبيعياً أن يشمل ذلك نظام التعليم. وقد سهَّل الوضع الجغرافي لجنوب السودان على بريطانيا تنفيذ تلك السياسة، إذ يقع على مقربة من مستعمراتها في شرق أفريقيا ووسطها مثل يوغندا وكينيا، وعملت على ربطه بتلك المستعمرات واتخاذ كافة السبل للفصل بينه وبين شمال السودان. وكان هناك قصر نظر واضح في تلك السياسة البريطانية التي ظنت أن تلك المستعمرات ستبقى تحت قبضتها أبد الدهر، ولم يخطر ببالها أن حركات

وطنية ستظهر في يوم ما وتطالب بطرد المستعمر.[١] فظهور هذه الحركات كان من الأسباب الأساسية التي أدت إلى تحولٍ بريطانيا من سياسة الفصل في منتصف الأربعينيات كما سيعرض له من خلال هذه الورقة.

كان التعليم أكثر الإجراءات فعالية في تكريس الانقسام بين الشمال والجنوب. فالتعليم منذ البدء وُجِّه نحو غاية بسيطة: تخريج أكبر عدد من الجنوبيين المسيحيين ليحلّوا محل نظرائهم الشماليين. ولتنفيذ تلك السياسة تُرك التعليم للإرساليات وتخلت الحكومة تخلياً شبه كامل عن قطاع التعليم. وكجزء من محاولات الإدارة والإرساليات لمحو أثر اللغة العربية في الجنوب انعقد مؤتمر الرجاف للغات في عام ١٩٢٨م.[٢]

تلاقت في المؤتمر وفود من جميع الإرساليات في يوغندا وكينيا والكونغو. وكان من أهم قرارات ذلك المؤتمر تطوير اللغات المحلية الجنوبية وتشجيع استخدام اللغة الإنجليزية لقفل الطريق أمام اللغة العربية. ولتحقيق الهدف الأول اعتمد المؤتمر ست لغات محلية كوسائط للتعليم الأساسي، وهي الباري والدينكا واللاتوكا والنوير والشلك والزاندي (وأضيفت إليها فيما بعد لغات أخرى). وكما يذكر منصور خالد، فإن الاهتمام بالثقافات المحلية ولغاتها أمر محمود، كما أن استخدام اللغات المحلية

(١) فطن بعض الساسة البريطانيين من أمثال كرومر المندوب السامي البريطاني بمصر (١٨٨٢-١٩٠٧م) وجيمس كري أول مدير للتعليم في السودان للخطر الذي يكمن في انتشار التعليم الأدبي والأكاديمي، إذ اعتقد كل منهما أن ذلك النوع من التعليم قد أدى إلى ظهور الحركات الثورية في الهند ومن ثم عملت حكومة السودان على تطوير نظام ملائم لإشباع حاجاتها المباشرة.

(٢) منصور خالد، السودان أهوال الحرب وطموحات السلام: قصة بلدين، دار تراث: لندن ٢٠٠٣م، ص ١١٢-١١٣.

كوسائط للتعليم في مرحلته الأساسية واجب حث عليه الكثير من علماء التربية لدوره الفعال في سرعة التعلم. لكنه يذكر أن اللجوء لمثل هذه السياسة لا لسبب إلا التحكم في انتشار اللغة السودانية الوحيدة التي وحدت كل السودانيين فأمر في منتهى الحمق، خاصة وأن صناع هذه السياسة كانوا يدركون أنه ليس من بين اللغات الجنوبية التسع بما في ذلك لغة الدينكا التي يتحدث بها حوالي نصف سكان الجنوب، لغة واحدة استطاعت أن تتجاوز حدودها القبلية لتصبح لغة تواصل بين قبائل الجنوب الأخرى.[٣]

لقد نفذت الإدارة البريطانية سياسة الفصل بين الشمال والجنوب في مجال التعليم بترك إدارته للإرساليات التبشيرية[٤] وشجعها على ذلك قلة مواردها المادية في ذلك الوقت، كما وفَّرت الإرساليات على الإدارة البريطانية كثيراً من الوقت في تنفيذ سياسة الفصل، إذ إن تلك الإرساليات مع اختلاف جنسياتها[٥] ومذاهبها، كان لها هدف واحد هو نشر المسيحية في جنوب السودان، بل جعلت بعضها، كالكنيسة

(٣) نفس المصدر، ص ١١٤.

(٤) كانت الجمعيات التبشيرية مهتمَّة بالسودان بوجه خاص، إذ رأت في غردون بطلاً مسيحياً قُتل في سبيل الدفاع عن المسيحية. ففي عام ١٨٧٨م عندما كان غردون حاكماً للإستوائية طلب من الجمعية التبشيرية الكنسية وجمعية الرومان الكاثوليك العمل في السودان، وعندما جاء الحكم الثنائي أرادت الجمعيات التبشيرية العمل في السودان ووقف انتشار الإسلام، ولكن لم تسمح الإدارة البريطانية للإرساليات بحرية العمل في شمال السودان بينما أفسح لها المجال في جنوب السودان (نقلاً عن محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ١٩٠٠-١٩٦٩م، دمشق، ١٩٨٠م، ص ٥٨-٥٩.

(٥) عملت في مجال العمل التبشيري في جنوب السودان، كل من الإرسالية الإيطالية والإنجليزية والأمريكية، وفي عام ١٩١٣م بدأت الإرسالية النمساوية أعمالها.

الايطالية الكاثوليكية،[٦] اعتناق المسيحية شرطا أساسياً للذين يودّون الالتحاق بالمدارس التبشيرية، فقد كان عامل الفصل الديني من العوامل الأساسية التى اتبعتها الإدارة البريطانية في تنفيذ سياسة الفصل بين الشمال والجنوب.

بدأت الجمعيات التبشيرية المسيحية في إنشاء الكنائس والمدارس في جنوب السودان في أوائل القرن العشرين وكانت مدارس ابتدائية ومتوسطة فقط، ورغماً عن ذلك فقد كان التقدم في ذلك المجال بطيئاً لعدة أسباب، منها بُعد المسافات وصعوبة المواصلات، وندرة المصادر المالية إضافة إلى العوامل الاجتماعية الأخرى التي تخص المجتمع الذي أريد نشر التعليم فيه، وهي غياب لغة محلية رئيسة، ولذلك الطبيعة البدوية وترحال القبائل من مكان إلى آخر مما صعَّب معه إنشاء المدارس.[٧] ولعل غياب الهدف الأساسي لنشر التعليم، وهو خلق مواطن صالح مرتبط بحركة التنمية، لم يشجِّع تلك الإرساليات على العمل لتخفيف حدة هذه العوامل، كما نفضت الإدارة البريطانية يدها تماماً عن الإشراف على ما تقوم به الإرساليات في جنوب السودان. وأدى تقسيم الجنوب في عام ١٩٠٥م إلى مناطق نفوذ بين تلك الإرساليات إلى إيجاد نظم تعليمية متباينة، مما نتج عنه اختلاف في المقررات، إذ كان لكل بعثة نظام تعليمي مختلف عن الأخرى، وكان لذلك الاختلاف آثاره السالبة في المستقبل.[٨]

وإلى جانب الفصل الديني، باركت الإدارة البريطانية سياسة الإرساليات في جعل الإنجليزية اللغة الرسمية في مدارسها على خلاف شمال السودان الذي كانت

(٦) لم ينج النظام التبشيري أحياناً من ربطه بالسياسة البريطانية، فعند اندلاع الحرب العالمية الأولى أبعد المبشرون النمساويون عن العمل في جنوب السودان.

(٧) محمد عمر بشير، تطور التعليم في السودان ١٨٩٨–١٩٥٥م، (بيروت ١٩٧٠)، ص ١١١.

(٨) Beshir, M. O., *The Southern Sudan: Background to Conflict*, (London, 1968).

العربية لغته الرسمية وكان هدف الإدارة من ذلك، العمل على وقف مدِّ اللغة العربية. وكان هدف الإرساليات تقليص النفوذ العربي الإسلامي في الجنوب والحيلولة دون انتشاره في أفريقيا ظناً منهم أن الإسلام والثقافة العربية وجهان لعملة واحدة.[٩] لهذا الغرض سعوا للقضاء على العربية وإحلال الإنجليزية محلها. ورغم ذلك فقد ظلت اللغة العربية لغة التخاطب بين الجنوبيين الذين يشغلون الرتب الدنيا في الإدارة وبين التجار والأهالي. ولإجبار الأهالي على تعلم الإنجليزية اقترحت الإرساليات على الإدارة البريطانية أن يستخدم الإداريون الإنجليزية في تعاملهم مع الأهالي مما سيجبرهم على تعلم الإنجليزية أيضاً، وبذلك أصبحت اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية في جنوب السودان، وكان ذلك نتيجة منطقية نتجت عن احتكار الإرساليات للتعليم واحتكار الموظفين البريطانيين[١٠] للإدارة. وقد ساعد تقليص العربية وتشجيع الإنجليزية على الانفصام الثقافي بين الشمال والجنوب. وعموماً ساعد عدم وجود ثقافة قومية وتعدّد اللهجات وعدم سيادة لغة واحدة في الجنوب الإرساليات على إدخال نظام جديد على التعليم ينسجم مع مصالحها وأهوائها.

وتطبيقاً لسياسة الفصل بين الجنوب والشمال، تغاضت الحكومة البريطانية وإدارتها في السودان عن عجز الجمعيات التبشيرية في نشر التعليم في جنوب السودان، وعن سلبيات التعليم التبشيري وتأثيره على التطور الاقتصادي في جنوب السودان. ورغم أن الإدارة البريطانية كانت خلال العشرينيات والثلاثينيات على استعداد لتكوين لجان للنظر في شئون التعليم بالجنوب، إلا أنها لم تكن ملزمة بتنفيذ توصيات تلك اللجان. وقد نبَّه بعض الإداريين البريطانيين في جنوب السودان

(٩) منصور خالد، مصدر سابق، ص ١١٠.

(١٠) Beshir, *The Southern Sudan*, p. 33.

منذ عام ١٩١٨م للقصور في نظام التعليم التبشيري ونادوا بضرورة تأسيس مدارس حكومية إلى جانب المدارس التبشيرية كشرط أساسي للتطور الاقتصادي في جنوب السودان،[١١] إلا أن الحاكم العام صرَّح في تقرير له في عام ١٩٢١م بأن التعليم الكنسي لن يستبدل بتعليم حكومي، بل سينظم جزء من مدارس الجمعيات التبشيرية على أسس تستفيد منها الحكومة، وكان ذلك بتنظيم فترة تدريبية للذين أكملوا تعليمهم في المدارس التبشيرية ليحلّوا محل الشماليين العاملين بالجنوب، ولا يمكن اعتبار ذلك تطوراً في نظام التعليم بالجنوب، إذ نظرت الإدارة البريطانية مرة أخرى إلى التعليم نظرة محدودة وضيِّقة في إطار سياسة الفصل بين الشمال والجنوب التي دعمتها في عام ١٩٢٢م بإصدار قانون المناطق المقفولة الذي اعتبر جنوب السودان منطقة مقفولة. كما لا يمكن أيضاً أخذ سياسة الإدارة البريطانية بعد عام ١٩٢٥م في إعطاء دعم مادي للبعثات التبشيرية في إطار تطور التعليم في جنوب السودان. فبالرغم من زيادة عدد المدارس التبشيرية نتيجة للدعم المادي الحكومي، إلا أن أهداف السياسة التعليمية للإرساليات لم تتغير، كما أن هدف الإدارة البريطانية من تلك الإعانات وزيادة عدد المدارس كان تخريج جنوبيين ليحلّوا محل الشماليين في الوظائف الدنيا.

وهكذا فإن فترة العشرينيات والثلاثينيات قد شهدت انتقاداً لنظم التعليم في الجنوب من قبل الإداريين والموظفين البريطانيين دونما إدخال تغيير يذكر، وذلك لترجيح المصالح الاستعمارية على مصالح المواطنين. وفي واقع الأمر إن أيّ مقترحات بعد عام ١٩٣٠م تبدو عديمة الفائدة، إذ شهد ذلك العام تدعيم سياسة الفصل بين الجنوب والشمال بمنشور أصدره هارولد ماكمايكل السكرتير الإداري آنذاك، أمَّن فيه على فصل الجنوب عن الشمال اقتصادياً وسياسياً وإدارياً. ومن الطبيعي أن

(١١) نفس المصدر، ص ٣٥.

يشمل تنفيذ تلك السياسة النظم التعليمية، وكان ذلك بتكليف الإرساليات بمواصلة الإشراف على التعليم لإبعاد الجنوبيين من اللغة العربية والإسلام. وعلى الرغم من أن الإحساس بالحاجة الملحَّة لإصلاح نظام التعليم بالجنوب قد تمَّ في وقت مبكر، إلا أن إعادة تقويم نظم التعليم في الجنوب لم يشرع فيها إلا في عام ١٩٤٦م.

وكان من المفارقات أن يفطن بعض الموظفين العموميين البريطانيين إلى النقص الفاضح في نظم التعليم في جنوب السودان، إلا أن ذلك كان طبيعياً، إذ إن الموظف البريطاني نشأ في بيئة مدركة لأهمية التعليم في تكوين الفرد، بينما فرض عليه مجال عمله واقعاً آخر، كان تطور التعليم فيه مرتبطاً بالمصالح الاستعمارية. فقد انتقد سي. و. وليم نائب مدير المعارف نظم التعليم في تقرير رفع إلى الإدارة البريطانية في فبراير ١٩٣٦م، وعزا ذلك التقرير الأخطاء الرئيسة في نظم التعليم إلى قلة عدد المدرسين الوطنيين المدربين والتركيز على تعليم الدين والمواد الأدبية بمدارس الإرساليات، ونبَّه إلى أن الدين لا يعتبر عاملاً كافياً لتأهيل الجنوبيين لفهم آثار الحضارة الحديثة وتمكينهم من أن يلائموا أنفسهم مع الأفكار والظروف الجديدة التى استخدمها نظام التعليم. وقد اقترح سير وليم سبيلاً للإصلاح، وهو أن تتخذ الإرساليات في مقابل الإعانات المخصَّصة لها الخطوات اللازمة لتطوير التعليم تطوراً سريعاً واعتباره واجباً أساسياً ومهماً، وليس واجباً ثانوياً أو تابعاً للعمل التبشيري.[١٢]

وفي واقع الأمر أصبحت تلك الإعانات للمدارس التبشيرية عبئاً على موارد البلاد المحدودة دونما فائدة تذكر، إذ لم ينتج عنها نظام تعليمي متكامل. ومرة أخرى تبدو مقترحات سير وليم غير مجدية ما دام نظام التعليم التبشيري قد أثبت عدم

(١٢) محمد عمر بشير، تطور التعليم في السودان، ص ٢٣٥-٢٣٨.

جدواه لأكثر من ثلاثين عاماً. ومما يزيد من عدم جدوى التقرير، أن الإدارة البريطانية لم تكن مستعدة لتنفيذ أيّ مقترحات جدية لإصلاح التعليم في جنوب السودان. ومما يدلِّل أكثر على ارتباط ذلك الإصلاح بالمصالح الاستعمارية، أن ذلك التقرير جاء في وقت كان فيه الحاكم العام هو سير ستيوارت سايمز (١٩٣٤-١٩٤٠م) والذي عُرف بتعاونه مع الطبقة المستنيرة من السودانيين وانتقاده لسياسة سلفه جون مفى التي اعتمدت على التعاون مع رجال الإدارة الأهلية وزعماء العشائر.[١٣] فبالرغم من ذلك صرَّح سايمز بأن نظاماً تعليمياً وتربوياً وعلمانياً تحت الإشراف الحكومي لن يوفِّر الضمانات الملائمة ضد خطر انتشار الإسلام أو النعرة القومية.[١٤] ويذهب سايمز أبعد من ذلك حين يفضِّل الخطر الإيطالي على خطر انتشار الإسلام في جنوب السودان، وذلك عندما أبدى السفير البريطاني لدى القاهرة تخوفه من الخطورة السياسية والإدارية لسيطرة الإيطاليين الكاثوليك على زمام التعليم بالجنوب[١٥] في وقت كانت فيه إيطاليا تهدِّد مستعمرات بريطانيا في أفريقيا. واقترح السفير البريطاني الإشراف الحكومي على التعليم باعتباره الحل الوحيد لدرء ذلك الخطر. ولكن صرَّح سايمز بأن التعليم الحكومي يتطلب وجود مدرسين مسلمين وأن خطر الإسلام أكبر بكثير من الخطر الإيطالي، وأن التعليم العلماني غير مناسب للجنوبيين.[١٦]

(١٣) اتبعت الإدارة البريطانية تلك السياسة عقب حوادث عام ١٩٢٤م، وقمعت التطور التعليمي في شمال السودان في الفترة ما بين ١٩٢٤-١٩٣٤م، مما يدلِّل على أن التعليم في شمال السودان قد عانى أيضاً من تقلبات السياسة البريطانية وأهوائها.

(١٤) محمد عمر بشير، تطور التعليم في السودان، ص ٢٤١.

(١٥) Sanderson, L. & G.N. Sanderson, *Education, Religion and Politics in Southern Sudan 1899 - 1964*, (London, 1981), p. 212.

(١٦) نفس المصدر.

وعموماً ورغم مقترحات العشرينيات والثلاثينيات ورغم الدعم الحكومي للإرساليات ومحاولة الإشراف على أدائها، إلا أن احتكارها للتعليم في جنوب السودان ظل محكماً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حين بدأت مرحلة جديدة في تطور التعليم في جنوب السودان ارتبطت أساساً بتغيير جذري في سياسة الحكومة البريطانية الرامية إلى فصل الجنوب عن الشمال. ولم يأت ذلك التغيير عن فراغ، بل نتج عن تغيير عام في السياسة الاستعمارية البريطانية فرضه عليها واقع تطور الحركات الوطنية وضغطها في المستعمرات البريطانية. وفي السودان ومنذ توقيع معاهدة ١٩٣٦م بين الحكومتين المصرية والبريطانية والتي قدَّمت فيها بعض التنازلات لمصر في السودان، بدأ الانتقاد لسياسة بريطانيا التعليمية في جنوب السودان. فبعد مضي ثلاثة أسابيع على توقيع الاتفاقية استفسر قاضي القضاة – وكان مصري الجنسية – الحاكم العام عن إمكانية إرسال بعثات تبشيرية إسلامية إلى جنوب السودان، كما كتبت بعض الصحف مقالات عن الحرية الدينية.[١٧]

أقنعت معاهدة ١٩٣٦م الطبقة المستنيرة من السودانيين بضرورة إيجاد تنظيم موحَّد مما نتج عنه قيام مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨م. وبقيام ذلك المؤتمر واجهت الإدارة البريطانية تحدياً جديداً لسياستها التربوية والتعليمية في جنوب السودان. فقد انتقد المؤتمر في مذكرة رفعت إلى حكومة السودان في يوليو ١٩٣٩م سياسة الحكومة التعليمية في الجنوب، وطالب برفع القيود عن التجار الشماليين، والتوسُّع في التسهيلات التعليمية في الجنوب، وتوحيد النظام التعليمي في الشمال والجنوب. ودعم المؤتمر تلك المطالب في مذكرته الشهيرة عام ١٩٤٢م[١٨] مضيفاً إليها

(١٧) محمد عمر بشير، تطور التعليم في السودان، ص ٢٣٤ – ٢٣٥.

(١٨) طالب المؤتمر في تلك المذكرة الإدارة البريطانية الاعتراف باستقلال السودان بعد نهاية الحرب العالمية مباشرة.

وقف الإعانات الحكومية للمدارس التبشيرية وإلغاء قانون المناطق المقفولة، وكان طبيعياً للمؤتمر أن يلتفت إلى قضية التعليم في جنوب السودان، إذ كانت بداية نشاطه موجَّهة إلى الجوانب الاجتماعية وأهمُّها التعليم. ورغم ذلك النقد، فإن تغييراً فورياً لم يطرأ على السياسة التعليمية في جنوب السودان، بدليل أن عام ١٩٤٣م شهد قيام المجلس الاستشاري الذي اقتصر على شمال السودان دون جنوبه والذي كان أحد أهدافه أن يكون ترياقاً ضد العناصر المتطرفة في مؤتمر الخريجين. أضف إلى ذلك أن المؤتمر لم يكن في مقدوره فعل شيء سوى النقد، إذ كان بعيداً عن مسرح الأحداث في الجنوب بحكم قانون المناطق المقفولة. فبينما كان المؤتمر قادراً على ممارسة الضغط على الحكومة في الشمال وإجبارها على التغيير، لم يكن في مقدوره العمل في الجنوب الذى كان معزولاً وبعيداً عن المؤثرات الخارجية، كما أن نظامه التعليمي القاصر لم يساعد في خلق حركة سياسية أو وعي قومي بداخله مثلما حدث بالشمال. ومهما يكن من أمر، فإن الحكومة قد فشلت في أهدافها التي رمت إليها من إنشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان. فقد عجز ذلك المجلس عن إرضاء طموحات الوطنيين ورفضته العناصر المتطرفة، كما وجَّهت العناصر المعتدلة بداخلة النقد للسياسة الحكومية ومن ضمنها السياسة التعليمية بالجنوب، ونبَّهت إلى وجوب اتساع دائرة التعليم بالجنوب حتى يستطيع بلوغ المستوى الذي وصله الشمال، وحتى يتمكن أبناء الجنوب من الالتحاق بالمدارس الثانوية بالمديريات الشمالية ريثما تنشأ مثيلاتها بالجنوب، ووجوب تدريس اللغة العربية في مدارس الجنوب ووضع سياسة موحَّدة للتعليم في كل البلاد.[١٩]

(١٩) مداولات المجلس الاستشاري "الدورة السابعة"، مايو ١٩٤٧م.

عند انتهاء الحرب في عام ١٩٤٥م لم يكن في مقدور الحكومة البريطانية فعل شيء سوى إدخال تغيير جذري في سياستها نحو مستعمراتها. فقد ساعد انتشار التعليم على خلق طبقة مستنيرة في تلك المستعمرات، ازداد ضغطها على المستعمر وارتفعت أصواتها منادية بالتحرر والاستقلال. وبالنسبة لجنوب السودان، فإن عام ١٩٤٦م شهد تغييراً جذرياً في سياسة الفصل بينه وبين الشمال، ولم يعد في مقدور الحكومة البريطانية في عام ١٩٤٦م ربط الجنوب بسياستها الاستعمارية في مستعمراتها بشرق ووسط أفريقيا التي شهدت أيضاً حركات وطنية نادت بالاستقلال، ولم يبق أمام بريطانيا سوى إعادة جنوب السودان إلى وضعه الطبيعي، وذلك بإلحاقه بالشمال علَّها تستطيع كسب ثقة الطبقة المستنيرة في الشمال والتي كان لنقدها الشديد للسياسة التعليمية في الجنوب في الفترة ما بين ١٩٤٠-١٩٤٥م أثر كبير على التغيير الجذري الذي أُدخل على سياسة الحكومة عام ١٩٤٦م. وقد فصَّل روبرتسون السكرتير الإداري آنذاك في منشور سري إلى مديري المديريات أصدره في ديسمبر ١٩٤٦م السياسة المستقبلية، وجاء فيه أن الخطط التي وضعت لتحسين الاتصال بين الجنوب وشرق أفريقيا لم تفض إلى شيء، وأن مستقبل الجنوب يقع في وصله بالشمال. وحدث نفس الشيء في مجال التعليم، إذ جاء في المنشور أن على الجنوبيين إكمال تعليمهم فوق الثانوي بكلية غردون وأن تُدرس اللغة العربية بدءاً من المرحلة المتوسطة.[٢٠] سبق ذلك المنشور عقد مؤتمر إدارة السودان في أبريل ١٩٤٧ الذي كان من ضمن قرراته قيام جمعية تشريعية لكل القطر ومجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام. ولاستطلاع وجهة نظر الجنوبيين والإداريين العاملين في الجنوب، عرضت توصيات مؤتمر إدارة السودان المتعلقة بجنوب السودان على

(٢٠) Daly, M.W., *Imperial Sudan 1934-1956*, Cambridge University Press, 1991, p. 237.

مؤتمر عقد في جوبا في ١٢ يونيو ١٩٤٧. وقد انتهى المؤتمر إلى أن الجنوب يرغب في سودان موحَّد ويرغب في الاشتراك في الجمعية التشريعية. ولم يعترض الجنوبيون الذين شاركوا في مؤتمر جوبا على مبدأ توحيد السياسة التعليمية في الشمال والجنوب أو تدريس اللغة العربية في مدارس الجنوب.[٢١] وطالب العضو بوث ديو بتعزيز تعليم اللغة العربية في الجنوب حتى يتمكن الجنوبيون من اللحاق بإخوانهم في الشمال.[٢٢]

وبحلول عام ١٩٤٨ كانت محدودية التعليم الأوسط بالجنوب واضحة، بينما أهمل التعليم الثانوي ولم تفتح مدرسة ثانوية إلا في عام ١٩٤٨ برمبيك. تحرك المجلس التنفيذي لإزالة بعض آثار السياسة الاستعمارية في الجنوب خاصة فيما يتعلق بالتعليم. فبناءً على مذكرة قدمها عبد الرحمن علي طه وزير المعارف آنذاك للمجلس التنفيذي، أقرَّ المجلس جعل اللغة العربية لغة رسمية للسودان وإدخالها في مناهج التعليم بالجنوب. وفي خطابه أمام الجمعية التشريعية أعلن عبد الرحمن علي طه بما أن السودان قطر واحد تشترك جميع أجزائه في مؤسسات سياسية واحدة، فإن أول ما يجب تحقيقه هو أن تكون للبلاد لغة واحدة يفهمها ويتحدث بها جميع أبنائه، ولا يمكن أن تكون هذه اللغة غير العربية. وبينما أكَّد عضو الجمعية التشريعية بوث ديو تأييده مرة أخرى لضرورة أن تكون للبلاد لغة موحَّدة، إلا أنه أشار إلى مخاوف الجنوبيين من فناء اللغات المحلية وأن يصبح مدرسو اللغة العربية الشماليين

(٢١) فدوى عبد الرحمن علي طه، أستاذ الأجيال عبد الرحمن علي طه ١٩٠١-١٩٦٩، بين التعليم والسياسة وأربجي، الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ٢٠٠٤، ص ٢١٩. عُينً ثلاثة وزراء سودانيون للمعارف والصحة والزراعة بموجب قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي لعام ١٩٤٨م، كما عُينً ثلاثة عشر عضو جنوبي بالجمعية التشريعية.

(٢٢) منصور خالد، مصدر سابق، ص ١٧٠.

دعاة لنشر الإسلام في الجنوب.[٢٣] لكن الوزير طمأن الأعضاء الجنوبيين بأن تعليم اللغة العربية لن يؤدي إلى فناء اللغات المحلية. وأشار الوزير إلى أن بالسودان قبائل في أقصى الشمال والغرب وفي تلال البحر الأحمر تتكلم لغات خاصة بها، لكن لا يوجد في مدارسها لغة يتعلمها التلاميذ أو يدرسون بها غير العربية.[٢٤] وأشار أيضاً إلى أن إلمام الجنوبيين باللغة العربية إلماماً صحيحاً يجعلهم أقدر على ملء الوظائف ذات المسئولية في إدارة البلاد العامة وفي التجارة وما إليها ويهيئ لهم فرصاً أوسع، لأن عدم معرفتهم للغة العربية يفرض عليهم البقاء في محيط ضيِّق، ولا يشجعهم على مغادرة ذلك المحيط إلى غيره من أرجاء البلاد الفسيحة.

وعلى الرغم من أن سياسة عام ١٩٤٦م نصَّت على ربط الشمال بالجنوب تدريجياً في مجال التعليم وتشجيع اللغة العربية وتدريسها في المدارس، إلا أن لم تنص صراحة على توقف الإرساليات عن الإشراف على مدارسها وتحويلها للحكومة. وقد واصلت تلك الإرساليات إشرافها على مدارسها حتى عام ١٩٥٧م رغم محاولات وزير المعارف السوداني في عام ١٩٤٩م الإشراف بنفسه على مدارس الإرساليات بدلاً عن الحاكم العام. فقد وافق الحاكم العام على تفويضه الإشراف على المدارس السودانية غير الحكومية، إلا أنه استثنى مدارس الإرساليات.[٢٥] ورغم تأمين وزير المعارف السوداني على أهمية توحيد النظام التعليمي بين الشمال والجنوب، واستخدام اللغة العربية، إلا أنه أكِّد استمرار مدارس الإرساليات في العمل وتقديم العون المادي

(٢٣) فدوى عبد الرحمن علي طه، أستاذ الأجيال عبد الرحمن علي طه، ص ٢٢٨.

(٢٤) نفس المصدر، ص ٢٢٦.

(٢٥) Sanderson, L., & G.N. Sanderson, *Education, Religion and Politics in the Southern Sudan*, London: Ithaca Press & University of Khartoum Press, pp. 297- 98.

الحكومي لها، على أن يكون التوسع المستقبلي وتطور التعليم مسئولية الحكومة.[٢٦] ويبدو أن أحد أسباب وزير المعارف لاستمرار مدارس الإرساليات هو الناحية المالية التي مثلت عقبة في تطور التعليم في الجنوب أشارت إليها مضابط وزارة الخارجية البريطانية منذ عام ١٩٤٧م.[٢٧]

ربما كان ذلك التصريح مخيِّباً لآمال المتعلمين من السودانيين الذين كانوا يريدون خطوات أكثر جذرية، يوقف بها عمل المدارس التبشيرية، ويركز فيها على بذل جهود مكثفة لتعريب وأسلمة الجنوب كخطوتين ضروريتين في سبيل التمازج القومي بين الشمال والجنوب.

وقد طرأ تغيير جذري على السياسة التعليمية في جنوب السودان، ولكن ذلك التغيير جاء متأخراً جداً، فقد مضت سنوات طوال امتدت إلى قرابة الخمسين عاماً كان يمكن أن تستثمر في قيام نظام تعليمي موحَّد بين الشمال والجنوب. وقد ساعدت تلك السنوات الطوال على اتساع شقة الخلاف والفروق بين الشمال والجنوب، وأضحى كل منهما يتطور في طريق للتعليم يخالف الآخر. كما سار التوسُّع في التعليم بالجنوب بخطى بطيئة بالنسبة لما كان عليه الحال في شمال السودان، وتركت إدارته للإرساليات التي كان التعليم لديها مجرد هدف ثانوي. كما وضعت تلك السياسة التعليمية أسس وبذور الخلاف والتناقض بين الشمال والجنوب. وبالإمكان أخذ تأخُّر نمو الأحزاب السياسية في جنوب السودان حتى

(٢٦) حكومة السودان، وزارة المعارف، مقترحات التوسُّع في التعليم وتحسين نظمه في مديريات السودان الجنوبية: ١٩٥١ – ١٩٥٦م، (الخرطوم، دون تاريخ).

(٢٧) Note on the Situation regarding Southern Sudan, 1947, Public Record Office, Foreign Office 371/69237, (hereafter PRO FO).

عام ١٩٥٣م كنتيجة سلبية لتلك السياسة التعليمية العقيمة التي ساعدت على بذر بذور الشك في نفوس المتعلمين من الجنوبيين، الذين شعروا بأن الجنوب ترك في المؤخِّرة بالنسبة للشمال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وظهر ذلك جلياً خلال مفاوضات الحكم الذاتي في أواخر عام ١٩٥٢م وأوائل عام ١٩٥٣م. فبالرغم من عدم إشراك الجنوبيين في تلك المفاوضات بحجة عدم وجود تنظيم سياسي موحَّد، إلا أنه كان واضحاً أن الجنوبيين المثقفين كانوا ضد الاستقلال ما لم يصل الجنوب المرتبة التي وصلها الشمال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.[٢٨] وبدأت أول مواجهة بين المثقفين الجنوبيين والحكومة الوطنية الأولى عندما "سودنت" الوظائف. فقد كان طبيعياً بحكم السياسية التعليمية التي طبقت في الجنوب، أن يملأ معظم الوظائف التي "سودنت" في الجنوب شماليون.[٢٩]

لقد أرسلت العديد من المذكرات بعد إعلان نتيجة "السودنة" توضِّح عدم رضاء الجنوبيين عن النتائج، كما توضِّح تلك المذكرات خطل السياسات التعليمية غير المتكافئة بين الجنوب والشمال. وتحدثت تلك المذكرات عن التفاوت في الرواتب بين الشمال والجنوب، ورفضت الافتراض بأن الجنوب ليس فيه رجال خدمة مدنية مؤهَّلين.[٣٠] وجاء فيها:

(٢٨) فدوى عبد الرحمن علي طه، كيف نال السودان استقلاله: دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٦ المصرية – البريطانية حول الحكم الذاتي وتقرير المصير بين بريطانيا ومصر، الخرطوم: دار الخرطوم للنشر والطباعة، ١٩٩٧، ص ١٧٨–١٧٩ وص ٢٠٢.

(٢٩) نفس المصدر، ص ٢٩٤.

(٣٠) Khartoum to Foreign Office, Enclosing Southern Claims to the Honourable Members of the Council of Ministers, 15.9.1954 PRO FO 371/108326.

"إننا فقدنا الأمل في الوعود التي قطعتموها بتحقيق المساواة العادلة في السودان ككل، شماله وجنوبه. لقد رأينا الآن أن السودنة في ظل حكومتكم الوطنية تمت من دون إشراك أعداد كبيرة من الجنوبيين في الإدارة والزراعة والتعليم والصحة وقوة دفاع السودان وقوة الشرطة والشؤون الاجتماعية والحكومات المحلية. إذا كانت كل هذه المصالح قد قسمت بشكل عادل وبدون تمييز فلماذا لم يمنح الجنوبيون الوظائف التي أخلاها الموظفون الأجانب؟"(٣١)

كما أبانت تلك المذكرات جدلاً في أمور تمَّ حسمها مثل ضرورة وجود لغة واحدة لكل القطر، حيث قال مقدِّموها:

"لقد سمعنا أن حكومتكم وضعت سياسة تكون بمقتضاها اللغة العربية هي اللغة الرسمية في السودان، إننا نأسف لهذه السياسة. إن القوانين والتدريس يجب أن تنجز باللغتين إلى أن تبلغ اللغة العربية المستوى المطلوب في الجنوب. إن اللغة الإنجليزية يجب أن تبقى اللغة الرسمية". (٣٢)

امتد أثر تطور التعليم في جنوب السودان في الفترة الاستعمارية ١٨٩٩-١٩٥٦م إلى ما بعد الاستقلال وحتى يومنا هذا. ففي عام ١٩٥٧م لم يرض المثقفون الجنوبيون عن أخذ الحكومة السودانية للمدارس التبشيرية. وعندما أعلن الحكم

(٣١) نفس المصدر.

(٣٢) نفس المصدر.

العسكري في فبراير ١٩٦٢م طرد جميع الجمعيات التبشيرية المسيحية من الجنوب على أساس أنها تشجِّع معارضة النظام القائم، هرب كثير من الجنوبيين إلى الأقطار المجاورة.[٣٣] وتأزَّم الموقف الأمني في الجنوب عام ١٩٦٤م حتى اضطرت وزارة التربية لاتخاذ قرار بإغلاق المدارس في المديريات الجنوبية.[٣٤] وعندما حاولت حكومة ما بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م إغراء الفارين بالعودة وضعت بعض أحزابهم ومنها حزب الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني (سانو) شروطاً للعودة منها التوصل إلى اتفاق حول مستقبل جنوب السودان والاعتراف باللغة الانجليزية كلغة رسمية في الجنوب ورفع القيود عن التعليم التبشيري الخاص.[٣٥] وعندما عقد مؤتمر التربية القومي في أكتوبر ١٩٦٩م رفع شعار الوحدة بين الشمال والجنوب من الناحيتين الثقافية والفكرية. وكان واضحاً أن تطبيق هذا الشعار لن يتم إلا باللغة العربية كوسيلة للتدريس والتفاهم وأوصى المؤتمرون بوحدة نظام التعليم واللغة.[٣٦]

وبالرغم من الاهتمام بفتح مزيد من المدارس بعد الاستقرار الذي تلا توقيع اتفاقية أديس أبابا في مارس ١٩٧٢م، إلا أن خرق هذه الاتفاقية واندلاع الحرب الأهلية من جديد أعاق المسألة. كما لم تشر اتفاقية نيفاشا (يناير ٢٠٠٥م) التي وضعت حدّاً للحرب الأهلية بين الشمال والجنوب إلى مسألة التعليم، مما يجعلنا نستنتج أمرين هما إما الإبقاء على نظام توحيد المناهج واستخدام اللغة العربية وسيطاً في التعليم،

(٣٣) بالرغم من أن حوالي ربع مليون فقط من ثلاثة ملايين جنوبي كانوا مسيحيين، إلا أن أغلب المسيحيين كانوا من المتعلمين الجنوبيين.

(٣٤) سياسة التعليم في الجنوب: ١٩٦٤-١٩٦٥، تربية وتعليم ٧-١-٤، دار الوثائق القومية الخرطوم.

(٣٥) Beshir, The Southern Sudan, pp. 89 - 90.

(٣٦) وزارة التربية، الخرطوم، التعليم في المديريات الجنوبية ١٩٦٩، مجموعة الوثائق الخاصة باستراتيجية التعليم في عهد مايو.

أو أن الأمر أُرجئ بحثه حتى نهاية الفترة الانتقالية وتحديد مصير جنوب السودان بالاستفتاء للوحدة أم الانفصال.[٣٧] لقد نصَّت اتفاقية نيفاشا على احترام وتطوير وترقية اللغات المحلية، وأن اللغة العربية هي أكثر اللغات القومية تحدثاً في السودان، وأن تكون العربية باعتبارها اللغة الرئيسة على المستوى القومي، والإنجليزية لغتي العمل الرسميتين بالنسبة للحكومة القومية ولغتي التدريس في التعليم العالي.[٣٨]

نخلص مما تقدَّم إلى أنه ومع نجاح التعليم الإرسالي في خلق طبقة من المتعلمين الجنوبيين قادوا فيما بعد الحركة السياسية الحديثة في الجنوب، إلا أنه عمَّق مشاعر العداء نحو الشمال وأفرز شعوراً متبادلاً بعدم الثقة بين متعلمي الشمال ومتعلمي الجنوب. كما أدّى اختلاف المناهج واستخدام اللغة الإنجليزية لغةً للتفاهم ووسيلةً للتدريس إلى تخريج أجيال من سكان الجنوب تختلف اختلافاً جوهرياً عن مثيلاتها في الشمال، وإيجاد شقة بين أجزاء القطر. وبالرغم من التغيير الجذري في سياسة حكومة السودان الخاصة بالجنوب، إلا أن الفجوة التي تركتها السياسة التعليمية جعلت من الصعوبة بمكان للجنوب أن يلحق بالشمال. ولم تفلح في تمهيد الطريق لأبناء الجنوب حتى يشقوا طريقهم في سلَّم الترقّي الاجتماعي مع نظرائهم الشماليين. كما لم تساعد جهود الحكومة السودانية لأخذ المدارس التبشيرية والتركيز على الإسلام بدلاً عن المسيحية وعلى اللغة العربية بدلاً عن الإنجليزية وطرد المبشرين من الجنوب، لم تساعد على نمو شعور بالوحدة القومية والمواطنة لدى الجنوبيين. وفي رأيي أن التركيز على جانب الدين الذي اتبعته المدارس التبشيرية والإدارة البريطانية

(٣٧) *The Comprehensive Peace Agreement between The Government of the Republic of the Sudan and the Sudan People's Liberation Army*, Nairobi, Kenya, 9th January, 2005, Published by the Secretariat on Peace in the Sudan, p.8.

(٣٨) نفس المصدر ص ٢٦–٢٧.

والتفتت إليه فيما بعد الحكومات السودانية، قد أضاع كثيراً من الوقت كان يمكن استثماره في مواجهة القصور في التعليم العلماني بالجنوب مع التعامل مع مسألة الدين من منطلق حرية الأديان. ومما أدَّى إلى تفاقم الوضع حالة عدم الاستقرار التي سادت الجنوب عقب الاستقلال واندلاع الحرب الأهلية، مما حجَّم النشاط التعليمي. وأدى العامل السياسي المتمثل في عدم استقرار الأنظمة السياسية وتحديد وضع الجنوب السياسي دوراً رئيساً في مسألة تأخُّر تطور التعليم في المديريات الجنوبية.

المراجع العربية

- حكومة السودان: مداولات المجلس الاستشاري لشمال السودان ١٩٤٣-١٩٤٧م.
- ----------: مداولات الجمعية التشريعية ١٩٤٨ – ١٩٥٢م.
- ----------، وزارة المعارف: مقترحات التوسُّع في التعليم وتحسين نظمه في مديريات السودان الجنوبية ١٩٥١ – ١٩٥٦م، (الخرطوم دون تاريخ).
- وليم، س ، أو : تقرير عن التعليم في جنوب السودان، ٩ فبراير، ١٩٣٦م.
- وزارة التربية، الخرطوم: التعليم في المديريات الجنوبية ١٩٦٩، مجموعة الوثائق الخاصة باستراتيجية التعليم في عهد مايو.
- فدوى عبد الرحمن علي طه (١٩٩٧): كيف نال السودان استقلاله: دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان ، الخرطوم: دار الخرطوم للنشر والطباعة.
- ---------- (٢٠٠٤): أستاذ الأجيال عبد الرحمن علي طه ١٩٠١-١٩٦٩، بين التعليم والسياسة وأربجي، الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر.
- منصور خالد (٢٠٠٣): السودان أهوال الحرب .. وطموحات السلام قصة بلدين، لندن: دار تراث.

– محمد عمر بشير (١٩٧٠): تطور التعليم في السودان ١٨٩٨ – ١٩٥٦م، بيروت: دار الثقافة.

– ---------- (١٩٨٠): تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ – ١٩٦٩م، الخرطوم: الدار السودانية للكتب.

المراجع الإنجليزية

- Beshir, M. O. (1968): *The Southern Sudan: Background to Conflict.* London: Hurst & Co.

- Daly, M.W. (1991): *Imperial Sudan 1934-1956*. Cambridge: Cambridge University Press,.

- Sanderson, L., "Educational Development in the Southern Sudan 1900-1948", *Sudan Notes and Records*, vol. XLII, pp. 105-117.

- Sanderson L., & G.N. Sanderson (1981): *Education, Religion and Politics in Southern Sudan 1899-1964*. London: Ithaca Press & Khartoum University Press, 1981.

- Osman, M. K. (1956): Education and Social Change in the Sudan 1900-1958, M.A. Thesis, University of London.

- Uthman, S. (1968): Education for National Unity and Citizenship in the Sudan, M. A. Thesis, American University of Beirut.

- The Comprehensive Peace Agreement between The Government of the Republic of the Sudan and the Sudan People's Liberation Army, Nairobi, Kenya, 9th January, 2005, Published by the Secretariat on Peace in the Sudan.